ورقة سياسات

2024

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

تلوث سيل الزرقاء: بين التهديد والفرصة للمسطحات المائية

بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

ورقة سياسات

تلوث سيل الزرقاء: بين التهديد والفرصة للمسطحات المائية

إعداد :

• غيد حرايري

بمشاركة :

- Christopher Wright
- Fletcher L. Cummings

ديسمبر 2024

عمّان-الأردن

جدول المحتويات

1 الملخص التنفيذي

2 المقدمـــة

3 الخلفيـــة

4 السياسات الحاليـة

9 التوصيـات

11 الحلول والبدائل

13 الخاتمـــة

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

الملخّص التنفيذي

يُعتبر سيل الزرقاء، رغم حجمه المتوسط، من أهم المجاري المائية في الأردن، حيث يمر عبر عدة مناطق صناعية وزراعية وسكنية على امتداد 73 كيلومتراً من عمان إلى سد الملك طلال. ومع ذلك، يعاني هذا السيل من تدهور بيئي كبير نتيجة لعدة عوامل أهمها تصريف مياه الصرف الصحي، والنفايات الصناعية والمنزلية، والنفايات الصلبة ومخلفات البناء. هذه الممارسات أسفرت عن تدهور جودة المياه وانتشار الأمراض، وأثرت على مصادر المياه الجوفية التي تعتبر حيوية في بلد يعاني من ندرة المياه.

تستعرض هذه الورقة بشكل شامل التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه سيل الزرقاء، وتُحلل السياسات والتشريعات الحالية لمعالجة هذه التحديات. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الورقة دراسة لعدة نماذج دولية ناجحة، مثل قانون المياه النظيفة الأمريكي لعام 1972، وتقترح تطبيق مبادئ مشابهة للتشريعات المحلية لتطوير أدوات رقابية وتشريعية تحمي الموارد المائية من التلوث.

تهدف التوصيات المقدمة في هذه الورقة إلى معالجة الفجوات الحالية في النظام البيئي والسياسي لحماية سيل الزرقاء من التلوث المتزايد. تشمل التوصيات إنشاء نظام رقابي دقيق، وتشديد العقوبات على المخالفين، وتوسيع حملات التوعية المجتمعية، وتحفيز المصانع الملتزمة بالمعايير البيئية. تهدف هذه الحلول إلى تحسين جودة المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز استدامة الموارد المائية، مما ينعكس إيجابياً على الصحة العامة والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

المقدمة

سيل الزرقاء هو علميا نهر الزرقاء الا نسبة تدفق المياه الجوفيه العذبة اقل بكثير مقارنه بمصادر المياه الاخرى التي تجتمع فتم تسميته بسيل ، لأكثر من ثلاثين عامًا، يعاني سيل الزرقاء من التلوث بسبب تصريف مياه الصرف الصحي في مجراه، نتيجة لمرور العديد من خطوط الصرف الصحي القادمة من مناطق عمان والرصيفة والزرقاء. تتفاقم المشكلة بفعل الفيضانات المستمرة، خاصة في فصل الشتاء.
على الرغم من أن مشكلة سيل الزرقاء قديمة ومتجددة، إلا أنها لا تزال بلا حل جذري. فلا يزال مجرى السيل يستخدم كمكب للنفايات، سواء كانت صناعية أو منزلية أو تجارية، بالإضافة إلى مخلفات البناء والأنقاض، مما يؤدي إلى انتشار القوارض.

يمتد سيل الزرقاء على طول 73 كيلومترًا عبر مناطق زراعية ومحاجر، قبل أن يصب في سد الملك طلال، أكبر سدود المملكة. يبدأ مجرى السيل من رأس العين في عمان وينتهي بسد الملك طلال في جرش. وتكثر على جانبي السيل الأنشطة الصناعية والزراعية، بالإضافة إلى التجمعات السكانية، مما يزيد من ضغط استهلاك المياه.

المشكلة ليست محصورة في الزرقاء فقط، بل تؤثر أيضًا على نوعية المياه الجوفية والسطحية، نتيجة لاستنزاف الخزانات الجوفية للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية. إذ تجاوزت كميات المياه المستخرجة الحدود الآمنة بكثير، مما أدى إلى تلوث المياه الجوفية وزيادة نسبة الملوحة وانخفاض مخزون المياه الجوفية.

تهدف هذه الورقة الى تقديم تحليل شامل لمشكلة تلوث سيل الزرقاء واستكشاف تداعياتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. كما تسعى الورقة الى تقديم توصيات سياسية فعالة لتحسين جودة المياه وادارة التلوث ، الاهداف الرئيسية تشمل تحديد اسباب التلوث وتاثيراته وتحليل السياسات الحالية وتحديد اوجه القصور وتقديم حلول واستراتيجيات لتحسين ادارة النفايات و حماية السيل .
تتناول هذه الورقة قضية تدهور سيل الزرقاء من منظور متعدد الأبعاد، حيث تربط بين التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ستقوم الورقة بتحليل الآثار السلبية لتدهور السيل على صحة الإنسان، والتنوع البيولوجي، والأنشطة الاقتصادية في المنطقة، واقتراح مجموعة من الحلول الشاملة التي تستهدف معالجة هذه الآثار، مع مراعاة أهمية تحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية

الخلفية

تعتبر محدودية المصادر المائية في الاردن من المشاكل الرئيسية التي تواجه التطور الاقتصاديخاصةً الزراعة الذي في قطاع يستهلك الكمية االاكبر من المياه، لهذا يجب أن يرافق الضغط على مصادر المياه والحاجة للمياه لألغراض المختلفة تخطيط للموارد بما يحقق التوازن بين االحتياجات الحالية من المياه، واحدى هذه المصادر المهمه التي يجب الحفاظ عليها واستصحلاها هي سيل الزرقاء حيث تزداد مستويات التلوث بالسيل نتيجة تصريف المياه الصناعية والمزلية الغير معالجة ، وبالرغم من المحاولات العديدة لهذه المشكلة الا ان السياسات لم تحقق تقدما ملموسا في تقليل التلوث ويمكن الاستفادة من تجارب دولية تعاني من نفس المشكلة وعلى سبيل المثال : ارسى قانون المياه النظيفة لعام 1972 في الولايات المتحدة نموذجا فعالا لحماية المجاري المائية وتحسين جودتها ويتضمن القانون عدة ادوات رئيسية منها:

- اشتراط التصاريح للتلوث: منع إلقاء التلوث في المجاري المائية بدون تصريح، كما اشترط تصاريح مماثلة للتلوث الناتج عن المواقع الصناعية وغيرها من المنشآت خلال العواصف.

- تحديد معايير تعتمد على التكنولوجيا: الزام المنشآت الصناعية باستخدام تكنولوجيا حديثة لتقليل تصريف الملوثات.

- تحديد معايير جودة المياه ووضع خطط لتحقيقها: إن فرض قوانين إلزامية على الولايات بوضع معايير صارمة لجودة المياه سيساهم بشكل كبير في حماية المجاري المائية، مما يتيح استخدامها لأغراض متعددة مثل الصيد والسباحة وشرب المياه. كما سيشجع هذه الولايات على تطوير خطط عملية لتحسين جودة مياهها، مثل الحد من الجريان السطحي للملوثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والمدنية، وتعزيز كفاءة محطات معالجة مياه الصرف الصحي

- منع التراجع: يسعى القانون الجديد إلى حماية جودة المياه الحالية في المجاري المائية التي تستخدم لأغراض مهمة مثل الصيد والسباحة، وذلك بمنع تدهور حالتها. كما يهدف إلى الحفاظ على جودة المياه النقية في بعض المناطق الحساسة.

- فضلا عن توفير التمويل للتحسينات: يوفر القانون حوافز مالية للسلطات المحلية لإنشاء وتطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي، مما يساهم في تقليل التلوث وتحسين جودة المياه. إضافة الى تمكين المواطين من فرض القانون: يمنح القانون للمواطنين الحق في المشاركة في حماية البيئة من خلال إمكانية مقاضاة الملوثين، مما يزيد من المساءلة ويحفز الجهات المعنية على اتخاذ إجراءات فعالة لحماية البيئة.تحليل المشكلة:

تساهم هذه التجارب الدولية في تطوير استراتيجيات فعالة في معالجة تدهور المياه في سيل الزرقاء من خلال ادخال قوانين مماثلة لتحسين ادارات النفايات وفرض عقوابات على المخالفات وتعزيز الرقابة وبالتالي الحفاظ على المواد المائية وتحسين الاقتصاد الزراعي.

السياسات الحالية

القوانين والتشريعات

- قانون حماية البيئة (قانون رقم 6 لسنة 2017): يحدد القواعد الأساسية لحماية الموارد الطبيعية ومنع تلوثها، ويتضمن ضوابط على النفايات الصناعية والسائلة.
- قانون إدارة المياه (قانون رقم 18 لسنة 1988 وتعديلاته): ينظم استهلاك المياه وإدارتها، ويحدد أحكامًا تتعلق باستخدام المياه وحمايتها من التلوث.

الأنظمة والتعليمات

- نظام حماية الموارد المائية من التلوث (نظام رقم 85 لسنة 2002): يُعنى بتطبيق معايير جودة المياه ويضع قيودًا على تصريف النفايات الصناعية في الأنهار والمسطحات المائية.
- نظام الرقابة على المياه العادمة الصناعية (نظام رقم 43 لسنة 2011): يحدد المعايير اللازمة لمعالجة وتصريف المياه العادمة الصناعية، لضمان عدم تلويث مصادر المياه.

البرامج والمشاريع

- برنامج تطوير قطاع المياه: تم إطلاقه لتحسين البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي والحد من التلوث في المناطق التي تمر منها الأنهار، بما في ذلك سيل الزرقاء.

- مشروع إعادة تأهيل سيل الزرقاء: يتضمن إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة، وتوسعة شبكات الصرف الصحي لخفض التلوث الناتج عن التدفق المباشر للنفايات.

المبادرات والجهود المحلية

- مبادرات التوعية المجتمعية: بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تم تنفيذ حملات لرفع الوعي حول أهمية حماية سيل الزرقاء ودور المجتمع في منع تلوثه.

- الحملات الرقابية البيئية: تسيّر وزارة البيئة بالتعاون مع البلديات حملات رقابية لضمان التزام المصانع بمعايير التصريف السليم.

الخطط الاستراتيجية الوطنية

- الخطة الوطنية لحماية البيئة: تشمل أهدافًا وخطوات استراتيجية للحفاظ على موارد المياه، مع التركيز على معالجة تلوث سيل الزرقاء ضمن محاور تحسين جودة المياه.

- استراتيجية إدارة النفايات: تسعى إلى تقليل النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن الأنشطة الصناعية، وتعزيز إعادة التدوير كجزء من الحلول الدائمة لتقليل التلوث.

الفجوات القائمة في السياسات الحالية:

رغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك فجوات تؤثر على فعالية السياسات في معالجة تلوث سيل الزرقاء، وتشمل:

- نقص الرقابة الفعالة: غالباً ما تكون حملات الرقابة غير منتظمة أو غير كافية، مما يسمح لبعض المصانع بتصريف النفايات الصناعية بشكل غير قانوني.

- ضعف العقوبات: بالرغم من فرض الغرامات، إلا أن ضعف العقوبات القانونية لا يُعد رادعًا كافيًا، خاصةً للمخالفين المتكررين>

- نقص التوعية المجتمعية: جهود التوعية لا تصل إلى كافة شرائح المجتمع المحلي، مما يقلل من تعاون الأفراد في الحفاظ على السيل

- عدم كفاية البنية التحتية: على الرغم من تنفيذ بعض المشاريع، إلا أن عدد محطات معالجة المياه العادمة لا يغطي الحاجة الفعلية في المنطقة، مما يؤدي إلى استمرار تسرب الملوثات

- عدم استدامة التمويل: تعتمد المشاريع الحالية على تمويل محدود، وغالباً ما تواجه تحديات في استدامة التشغيل والصيانة.

الخيارات البديلة للسياسات الحالية :

توصيات محددة :

1. إنشاء نظام مراقبة دقيق لتدفق النفايات

علاقة الخيار بسد الفجوة في السياسات الحالية:

هذا الخيار يعالج نقص الرقابة الذي يؤدي إلى تكدس النفايات أو التخلص منها بطرق غير مناسبة. وجود نظام مراقبة يضمن متابعة دقيقة وتحسين فعالية إدارة النفايات.

القدرة على التطبيق:

يتطلب هذا الخيار تقنيات متقدمة، كالحساسات وأنظمة تتبع البيانات، ويمكن تطبيقه تدريجياً حسب الإمكانيات المتاحة.

التكلفة والفائدة المرجوة:
التكلفة عالية نسبياً بسبب شراء وتثبيت أجهزة المراقبة. ولكن على المدى الطويل، يقلل من الإنفاق على تنظيف التلوث الناتج عن ضعف الرقابة، ويحسن الجودة البيئية.
الحجج المقابلة:
البعض قد يعارض هذا الخيار بسبب التكلفة الأولية المرتفعة واعتباره عبئًا إضافيًا.
الرد على الحجج:
يمكن الرد بأن الفوائد طويلة الأجل تعوض التكاليف الأولية، حيث يساعد النظام في تقليل النفايات بشكل مستدام ويقلل من التلوث والتكاليف المرتبطة به.

2. تطبيق غرامات على المصانع المخالفة

علاقة الخيار بسد الفجوة في السياسات الحالية:
يسد هذا الخيار فجوة ضعف الردع القانوني، مما يحث المصانع على االلتزام بمعايير التخلص من النفايات.
القدرة على التطبيق:
يعد هذا الخيار عملياً وقابلاً للتطبيق عبر تشريعات جديدة وفرض غرامات فعالة.
التكلفة والفائدة المرجوة:
لا يتطلب تطبيق الغرامات تكاليف كبيرة، بينما يحقق فوائد مباشرة بزيادة االلتزام وتقليل التلوث الناتج عن المصانع المخالفة.
الحجج المقابلة:
قد يجادل البعض بأن فرض الغرامات قد يثقل كاهل المصانع الصغيرة أو يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
الرد على الحجج:
يمكن تخفيف هذا العبء عبر فرض غرامات تتناسب مع حجم المصنع ودرجة المخالفة، مع إعطاء فرصة للتصحيح قبل تطبيق العقوبة.

3. توعية السكان حول أهمية الحفاظ على المياه

علاقة الخيار بسد الفجوة في السياسات الحالية:
يغلق هذا الخيار فجوة الوعي البيئي لدى السكان، حيث يساهم في بناء ثقافة المحافظة على المياه وتقليل الاستهلاك غير المسؤول.

القدرة على التطبيق:

يمكن تطبيقه عبر الحملات الإعلامية، البرامج المدرسية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو خيار عملي ومنخفض التكاليف.

التكلفة والفائدة المرجوة:

التكلفة منخفضة، بينما الفائدة عالية نظرًا لأنها تعزز سلوكيات مستدامة تقلل استهلاك المياه، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص الموارد المائية.

الحجج المقابلة:

قد يجادل البعض بأن تأثير التوعية محدود، وأنه يجب التركيز على سياسات ملزمة للمحافظة على المياه.

الرد على الحجج:

التوعية تمثل خطوة مكملة للتشريعات والسياسات، كما أنها تؤسس ثقافة المحافظة على المياه مما يقلل من الضغط على الموارد المائية على المدى البعيد.

التوصيـات

1. إنشاء نظام مراقبة دقيق لتدفق النفايات

التوصيات:

- تحديد متطلبات النظام: إجراء دراسة لتحديد الأدوات والتقنيات المطلوبة، مثل الحساسات وأنظمة التتبع الرقمي لتدفق النفايات.
- تطبيق النظام على مراحل: البدء بالمناطق ذات الأولوية (مثل المناطق الصناعية الكبيرة) كمرحلة أولى، مع توسيع النطاق تدريجياً ليشمل جميع المناطق المستهدفة.
- تدريب الكوادر: تنظيم دورات تدريبية للموظفين المسؤولين عن مراقبة النفايات، ليكونوا على دراية كاملة بكيفية استخدام النظام الجديد وتحليل بياناته.
- متابعة البيانات وتحليلها: إنشاء وحدة تحليل لتقييم البيانات الناتجة عن النظام بشكل دوري، واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة.
- التحديث المستمر: تخصيص ميزانية لصيانة وتحديث نظام المراقبة لضمان استمراريته وكفاءته.

2. تطبيق غرامات على المصانع المخالفة

التوصيات:

- تحديث التشريعات: تطوير وتحديث القوانين المتعلقة بالنفايات الصناعية لتشمل نصوصاً واضحة حول الغرامات والعقوبات.
- تحديد آليات الغرامات: وضع جدول يحدد مبالغ الغرامات بناءً على حجم المخالفة ونوع المصنع، لضمان توازن العقوبات وعدالتها.
- توعية المصانع: قبل تطبيق الغرامات، تنفيذ حملات توعية تستهدف المصانع لتوضيح الآثار البيئية للمخالفات، ولتحفيز الالتزام الطوعي بالمعايير البيئية.
- تطبيق العقوبات بصرامة: ضمان تطبيق الغرامات بجدية لتكون رادعة وفعالة، مع عدم التساهل في معاقبة المصانع المخالفة.
- تقديم حوافز للمصانع الملتزمة: تشجيع المصانع التي تلتزم بالمعايير البيئية عبر تقديم حوافز، مثل خفض الرسوم أو الجوائز البيئية.

التوصيـات

3. توعية السكان حول أهمية الحفاظ على المياه

التوصيات:

- إطلاق حملات إعلامية: تطوير حملات توعوية واسعة عبر وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي للتوعية بأهمية الحفاظ على المياه.
- دمج التوعية في المناهج الدراسية: إدخال مواد تتعلق بالمحافظة على المياه في المناهج الدراسية لزيادة الوعي منذ الصغر.
- إقامة ورش عمل ودورات تدريبية: تنظيم ورش عمل للسكان لزيادة معرفتهم بكيفية الحفاظ على المياه وتقليل هدرها في الحياة اليومية.
- التعاون مع المجتمع المدني: العمل مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز التوعية على المستوى المحلي من خلال تنظيم أنشطة وفعاليات تثقيفية.
- تقديم حوافز: تقديم حوافز، مثل خصومات على الفواتير للأسر التي تُظهر انخفاضًا في استهلاك المياه.
- خطة عمل مقترحة: تكثيف التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتمويل مشاريع معالجة المياه.
- الجهات المعنية: وزارة البيئة، وزارة المياه، وزارة السياحة، المصانع المحلية، والمجتمع المحلي.

التنفيذ:

- الجدول الزمني: التنفيذ على مراحل تمتد من عام إلى ثلاث سنوات.
- الموارد المطلوبة: تمويل حكومي ودولي، تقنيات معالجة المياه، وتدريب الموظفين.
- الأدوار والمسؤوليات: يتم تحديد المسؤوليات بين الهيئات الحكومية المختلفة لضمان التنفيذ الفعّال.

الحلول والبدائـل

1. تحسين محطة "الخربة السمرا" وتطوير محطة جديدة بتقنيات حديثة:

- الخيار الأول: تحسين كفاءة محطة "الخربة السمرا" بتكلفة تصل إلى 200 مليون دينار أردني مع تحديثات دورية كل عشر سنوات لضمان استدامة الكفاءة.
- الخيار الثاني: بناء محطة معالجة جديدة بتكنولوجيا متقدمة للتأكد من معالجة مياه الصرف الصحي ومنعها من الوصول إلى النهر. تقدير التكلفة يتراوح بين 150 و 200 مليون دينار أردني.

2.إزالة التلوث وتنظيف النهر:

السياسة البديلة: التنظيف الكامل للنفايات الصلبة والمواد الكيميائية

- الخيار الأول: إزالة النفايات الصناعية والمواد الملوثة الموجودة في النهر بتكلفة تتراوح بين 50 و 70 مليون دينار أردني.
- الخيار الثاني: إزالة النفايات الصلبة من قاع النهر وجوانبه بشكل كامل، بما في ذلك إعادة هيكلة النظام البيئي. التكلفة المقدرة: 30-50 مليون دينار أردني.

3.استعادة النظام البيئي:

السياسة البديلة: استعادة النظام النباتي الطبيعي وتحسين المواطن البيئية

- الخيار الأول: زراعة النباتات الأصلية لاستعادة الغطاء النباتي وتحسين جودة المياه بتكلفة تتراوح بين 20 و 30 مليون دينار أردني.
- الخيار الثاني: إعادة تأهيل المواطن البيئية المحيطة بالنهر لدعم الحياة البرية بتكلفة تقدر بـ 10-20 مليون دينار أردني.

4.الإدارة والمراقبة المستمرة:

السياسة البديلة: إنشاء نظام مراقبة فعال وبرامج توعية محلية

- الخيار الأول: إنشاء نظام مراقبة جودة المياه بشكل دوري لضمان عدم تكرار التلوث. التكلفة المقدرة: 10-15 مليون دينار أردني.

السياسات البديلة

- الخيار الثاني: تطوير برامج توعية محلية تستهدف المجتمع المحلي لتثقيفهم حول أهمية حماية النهر مع تدريب الجهات المعنية. التكلفة المقدرة: 5-10 مليون دينار أردني.

5.إصلاحات قانونية وإدارية:

السياسة البديلة: تحسين التشريعات البيئية وتشكيل وحدة متابعة للمشروع

- الخيار الأول: تطوير سياسات بيئية جديدة وتحديث القوانين لضمان حماية النهر من أي تلوث مستقبلي. التكلفة المقدرة: 5-10 مليون دينار أردني.
- الخيار الثاني: إنشاء وحدة مختصة داخل وزارة البيئة أو جهة مماثلة لإدارة المشروع ومتابعة تنفيذه. التكلفة المقدرة: 5-10 مليون دينار أردني.

يمكن أن تساهم هذه السياسات البديلة في استعادة نهر الزرقاء إلى حالته السابقة قبل عام 1950 بتكلفة إجمالية تتراوح بين 500 و 600 مليون دينار أردني. هذه السياسات تهدف إلى تحقيق توازن بين الإصلاح البيئي وتحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين جودة المياه، استعادة التنوع البيولوجي، وتقليل مخاطر التغير المناخي.

الخاتمة

ظهرت النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة أن معالجة التدهور البيئي في سيل الزرقاء ليست فقط مسألة بيئية، بل هي أيضاً قضية صحية واجتماعية واقتصادية تتطلب تدخلات شاملة. ورغم أن التشريعات الحالية توفر إطاراً قانونياً، إلا أن هنالك فجوات واضحة تتطلب تحديث وتطبيق سياسات أكثر صرامة وفعالية. ومن بين الحلول المقترحة، نجد إنشاء نظام رقابي متكامل لمراقبة التلوث وتدفق النفايات، وتحديث البنية التحتية لمحطات معالجة المياه، وفرض غرامات صارمة على المخالفين، بجانب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع البيئية.

وتُبرز الورقة أهمية التوعية المجتمعية التي تُعزز من التزام الأفراد والمؤسسات بالمحافظة على البيئة المحيطة. تساهم هذه الحلول المتكاملة في بناء نهج استدامي يحافظ على جودة المياه ويحد من التلوث، مما ينعكس إيجابياً على البيئة ويعزز من صحة وسلامة المجتمع الأردني، إضافةً إلى دعم الاستدامة البيئية للمصادر المائية.

من خلال التنفيذ الفعال لهذه التوصيات، يمكن استعادة سيل الزرقاء إلى حالته الطبيعية السابقة، وبالتالي تقليل الأثر البيئي السلبي الذي يعاني منه اليوم.Top of Form

عن مشروع مختبر الاستدامة الأردني

مشروع "مختبر الاستدامة الأردني" للقادة الشباب أطلقه معهد السياسة والمجتمع مطلع شباط 2024، بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان، الذي يهدف إلى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتنمية المستدامة في مواجهة تحديات الاستدامة وتعزيز مستقبل أخضر من خلال منظور التنمية المستدامة(SDGs)، والعثور على حلول مبتكرة في القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

استهدف المشروع 24 شاباً وشابة من المحافظات الأردنية كافة، بما في ذلك الأفراد ذوي الإعاقات، يتم العمل في لجنة وطنية عالية الكفاءة مسؤولة عن دراسة تحديات مجتمعاتهم وتطوير حلول مستدامة، بعد أن خضعوا إلى تدريبات مكثّفة مع خبراء ومتخصصون بالقضايا البيئية، عزّزت من مهاراتهم القيادية وفهمهم للمفاهيم المتعلقة بالاستدامة وأهدافها وآليات كتابة ورقة سياسات لأفكارهم التنموية، توزّع المشاركين إلى فرق من أقاليم مختلفة، أجروا تحليلاً منهجياً لما تحتاجه مناطقهم، بإعطاء جلسات توعوية وتحديد الاحتياجات لأقاليم الشمال والوسط والجنوب في عدة مؤسسات مجتمعية، خرجوا بحلول مبتكرة وفرص التنمية المستدامة المتاحة فيها.

يهدف المعهد من خلال هذه البرامج الى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة، ورفع الوعي حول أهداف التنمية المستدامة وأهمية مشاركة الشباب، وتعزيز التعاون والتشبيك بين أصحاب المصلحة، وضمان شمول الأفراد ذوي الإعاقات في جميع الأنشطة.

مختبـر
الاستدامـة الأردني

معهـد السياســة والمجتمــع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحولات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل
هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمباديء الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة و متغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.

www.politicsociety.org Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute